

CD/PV.935
14 August 2003

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والثلاثين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد كارلو تريستا (إيطاليا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة والثلاثين بعد التسعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

أود بادئ ذي بدء أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير كارلوس أنطونيو داروشا بارانوس من البرازيل، الذي تولى مؤخراً مسؤولياته بوصفه ممثلاً للحكومة بلده في مؤتمر نزع السلاح، وأن أتوجه إليه بأفضل التمنيات.

وتتضم قائمة المتحدثين خلال الجلسة العامة لهذا اليوم: السيد بيترو ديميتريو، ممثل رومانيا، والسفيرة كونيكو إينوغوشي، ممثلة اليابان. كما أني سوف ألقى بياناً ختامياً بمناسبة انتهاء فترة الرئاسة الإيطالية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا، السيد بيترو ديميتريو.

السيد ديميتريو (رومانيا) (الكلمة بالإنكليزية) السيد الرئيس، أود أن أهنيكم على تقلدكم منصب رئيس المؤتمر، بما أنها المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة خلال هذا الجزء من الدورة.

وأود أن أضم صوتي إلى الرجاء الذي أعرب عنه ممثلون موقرون آخرون من أجل اتخاذ قرار يدفع أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأكرر من جديد موقف رومانيا - المماثل لموقف أغلبية الوفود - بشأن ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء على الأقل فيما يتعلق ببدء المفاوضات حول عدد من القضايا المتفق عليها التي ظلت مطروحة لفترة تزيد عن سبع سنوات.

واسمحوا لي أن أثني على جهودكم الحثيثة والمشاورات التي اضطلعتم بها مؤخراً في سبيل تحقيق قفزة طال انتظارها على درب النجاح في اعتماد برنامج عمل للمؤتمر. وأود أن أساند المبادئ الهامة التي وصفتم في بيانكم المؤرخ ٧ آب/أغسطس، بوصفها شروطاً أساسية لوضع برنامج عمل متفق عليه: وهي أولاً تحقيق التوازن بين البنود التي يفترض أن تكون ذات صلة بالموضوع على المدى الطويل؛ وثانياً، التخطيط للمناقشات أو المفاوضات بشأن مختلف القضايا على نحو يتجنب معالجة مواضيع عديدة جداً في نفس الوقت؛ وثالثاً، اعتماد نهج يستبعد خطر وقوع المؤتمر رهينة لقضايا لم يتوصل إلى اتفاق بشأنها، بالرغم من أن عدداً هاماً من المسائل الأخرى تخطى بدرجة مرضية من الاهتمام والقبول.

كما أعرب عن مساندتنا للموقف الذي عرضتم يوم ٣١ تموز/يوليه، ومفاده أن مؤتمر نزع السلاح - وإن كان هيئة تفاوض - ينبغي أن يعمل أيضاً بوصفه محفلاً للنقاشات وتبادل الآراء حول أهم الموضوعات في جدول الأعمال ذات الصلة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم.

وبعبارة أخرى، فإن أي جدول أعمال وإن كان أقل شمولاً فهو أفضل بكثير من حالة الجمود التي تسود أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ أمد طويل، وهي حالة من الحمول تناقض دينامية عالم اليوم منقطعة النظير.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لإحاطة مؤتمر نزع السلاح علماً بأحدث التطورات الوطنية فيما يتصل باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة اللإنسانية). ففي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اعتمد برلمان رومانيا القانون رقم ٢٨٧ المتعلق بالانضمام إلى المادة ١ المنقحة من اتفاقية الأسلحة اللإنسانية وكذلك إلى البروتوكولين الثاني والرابع للاتفاقية المذكورة. ولقد صدر هذا القانون بموجب المرسوم رقم ٤١٦ الصادر عن رئيس رومانيا، ونُشر في الجريدة الرسمية (رقم ٥٥٥، الجزء الأول) في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهكذا، تكون رومانيا قد استكملت الإجراءات الداخلية بأكملها لتصبح طرفاً متعاقداً سامياً في البروتوكولين الإضافيين للاتفاقية حالما تودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ربما في أيلول/سبتمبر.

وتولي رومانيا أهمية كبرى اتفاقية الأسلحة اللإنسانية في وضع أنظمتها، وفي مجال حظر الأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ولقد أثبتت الاتفاقية منذ دخولها حيز النفاذ، قبل ٢٠ سنة تقريباً، أنها صك دولي هام لا في مجال نزع السلاح فحسب، وإنما في مجال القانون الإنساني الدولي كثير المتطلبات أيضاً. ونحن نؤمن بأن الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي، من جهة، حماية المدنيين من الأسلحة التي تسبب معاناة إنسانية كبرى، ومن جهة أخرى، حماية الجنود والمقاتلين من الأسلحة ذات الضرر المفرط والتي تتعدى بذلك المتطلبات العسكرية العادية. ولقد برهنت رومانيا على التزامها بالأنظمة والمبادئ الواردة في الاتفاقية بمصادقتها على الاتفاقية في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

ومنذ اعتماد الاتفاقية، جرى تعزيزها تدريجياً من خلال التنقيحات المدخلة على البروتوكولات القائمة، واعتماد بروتوكولات جديدة. وتبين هذه التحسينات الطابع المرن لهذه الاتفاقية الإطارية التي تمكن الدول الأطراف باستمرار من التوفيق بين التطورات والتكنولوجيات العسكرية الجديدة، والتدابير والقيود الإضافية المناسبة الرامية إلى ضمان التقليل من إصابات المدنيين أو الأضرار التي تلحق ممتلكاتهم إلى أدنى حد ممكن - مع مراعاة كل من المتطلبات العسكرية والقانون الإنساني.

وانطلاقاً من هذا الإيمان الراسخ قررت رومانيا الانضمام إلى آخر تحسين أدخل على الاتفاقية بقرار اتخذته مؤتمر الاستعراض الثاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لما خططت الدول الأطراف تلك الخطوة الهامة في توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لكي لا تقتصر على المنازعات المسلحة الدولية فحسب وإنما لتشمل أيضاً المنازعات المسلحة غير الدولية. وإننا نعتبر هذا القرار هاماً جداً لأن المنازعات غير الدولية تمثل أغلبية المنازعات المسلحة الجارية.

وعلى غرار أطراف متعاقدة سامية أخرى، فإن رومانيا تعتبر البروتوكول الثاني المنقح بوصفه عنصراً هاماً من عناصر الاتفاقية، وفي الوقت ذاته، صكاً مكملاً لاتفاقية أوتاوا، في إطار جهودنا المشتركة من أجل الحد من المعاناة الإنسانية التي لا مبرر لها الناتجة عن استخدام الألغام والأشراك والأجهزة المماثلة الأخرى في المنازعات المسلحة. كما أن رومانيا، بانضمامها إلى هذا البروتوكول في شكله المنقح في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، أوفت أيضاً بالتزامها السياسي الذي قطعته على نفسها بموجب اتفاقية أوتاوا.

وفي ختام كلمتي الوجيزة، اسمحوا لي أن أعرب عن أملتي بأن تكون رومانيا، بانضمامها إلى هذه الصكوك، قد قدمت مساهمة متواضعة لكنها فعلية لتحقيق شمولية الاتفاقية والقانون الإنساني بصورة عامة. وإننا سنواصل اهتمامنا بهذه القضية ونبقى ملتزمين بمواصلة المشاركة النشطة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة اللإنسانية، في سبيل مواصلة تعزيز وتوسيع القواعد المتعارف عليها التي تنظم أعمال القتال.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل رومانيا الموقر على العبارات اللطيفة التي وجهها للرئاسة وعلى بيانه البناء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، ومسألة اتفاقية الأسلحة اللإنسانية. وأعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان الموقرة، السفيرة إينوغوشي.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية) السيد الرئيس، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب لكم عن تقديري لما تتصفون به من حيوية وحماس في تسيير رئاسة المؤتمر في وقت يغلب عليه التشاؤم والسخرية اللاذعة. فموقفكم الإيجابي يهني شجاعة كبرى وأنا استعد لتولي الرئاسة في مثل هذا الظرف الصعب.

ومما شجعتني أيضاً الموقف المرن الجديد الذي أبداه وفد الصين فيما يتعلق بمسألة برنامج عمل المؤتمر. وإنني مقتنعة من أن كل الدول الأطراف سوف تولي عناية أكبر للحالة الراهنة التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح. وأنا أتطلع بصفة خاصة إلى مواصلة النقاش المثمر بين الصين والولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. وآمل أن يتوصل المؤتمر في المستقبل القريب إلى اتفاق بشأن برنامج عمله بالاعتماد على الاقتراحات السابقة، بما فيها تلك التي صدرت عن السفراء الخمسة. وفي الوقت ذاته، أشاطركم الرأي بشأن ضرورة اتباع نهج يمكن للمؤتمر من خلاله أن يساهم مساهمة ملموسة في تحقيق السلام والأمن الدوليين ريثما يتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله.

لقد طلبت الكلمة اليوم لأقدم ورقة عمل حول معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهذا جزء من الجهود التي ما برحت تبذلها حكومة بلدي لكي يشرع المؤتمر في النقاش الموضوعي بشأن أهم القضايا الخاصة به، حتى وإن لم يتوصل إلى الاضطلاع بوظيفته

الرئيسية وهي التفاوض بشأن نزع السلاح. وإني أعتقد أنه عندما يتعذر إنشاء لجان مخصصة، فإن إجراء النقاشات الموضوعية في إطار الجلسات العامة يكون مفيداً للغاية.

وقد ظلت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خلال العقد المنصرم تمثل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالعمل المتعدد الأطراف من أجل نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، وهي ستحظى بالمزيد من الأولوية في المستقبل نظراً لتزايد خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول وغير الدول كالجماعات الإرهابية. وإن تواصل عجز المؤتمر عن الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إنما يجرد هذه المؤسسة من أهميتها فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. كما يؤثر سلباً على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وما برحت اليابان تبذل قصارى جهدها لتعزيز معالجة هذه المسألة ذات الأولوية، انطلاقاً من عاصمتها وكذلك هنا في جنيف. والغرض الرئيسي من ورقة العمل هذه هو إيجاد هيكل للنقاش بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهي تتناول المسائل المختلفة ذات الصلة بالمعاهدة تحت ثلاثة عناوين: أولاً، النطاق؛ وثانياً، المداولات التقنية، بما في ذلك التحقق؛ وثالثاً، المسائل التنظيمية والقانونية. وإني أعتقد أن هذا الهيكل سوف ييسر الفهم فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة ويقدم نموذجاً مفيداً لمناقشة متعددة الأطراف.

أولاً، ينبغي أن تحدد المفاوضات المقبلة نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويذكر أن مسألة ما إذا كان ينبغي أن تتناول المعاهدة قضية المخزونات القائمة لم تحسم في تقرير شانون (CD/1299) ويرجح أن تكون أكثر المسائل إثارة للجدل في إطار المفاوضات المقبلة. ولقد تمت مناقشة خيارات متعددة لمعالجة هذه المسألة، تتراوح بين إقصائها كلياً وإدراج أحكام بشأنها ملزمة قانوناً. واليابان ترحب في هذه المرحلة بأي اقتراحات بشأن هذه المسألة تفضي إلى مواصلة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، وكذلك إلى تيسير عملية التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومن جهة أخرى، إن ولاية شانون تستبعد صراحة استخدام المواد الانشطارية في الأغراض السلمية من نطاق الخطر. وينبغي ألا تطرح هذه المسألة من جديد.

ثانياً، ينبغي أن تركز المداولات الموضوعية بشأن الجوانب التقنية على الإنتاج في المستقبل. كما ينبغي أن تفضي هذه المداولات إلى وضع نظام للتحقق. وإن أي محاولة لربط حظر الإنتاج في المستقبل بمسألة المخزونات القائمة سوف تطيل المفاوضات بلا مبرر وتعرق عملية نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. والقول بأن المسائل التقنية لا يمكن معالجتها إلا بعد تحديد نطاق المعاهدة لا يقوم على أساس.

وتحتاج معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى إنشاء نظام تحقق ذي فاعلية على الصعيد الدولي. وفيما يتعلق بصيغة التحقق فقد تم اقتراح نهج شامل ونهج مركز جرت مناقشتها مناقشة مستفيضة. أما عن أي نهج سوف يمثل الحل الأمثل، فهذا سؤال هام ولكنه صعب في الآن نفسه. وللرد على هذا السؤال، يجب النظر في عوامل مثل المنافع الأمنية للتحقق وسريته وفعالته وبطبيعة الحال كفاءته من حيث التكلفة.

ويعتبر عموماً أن تدابير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يشتمل عليها كل من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، قد توفر أساساً جيداً للنظر في نظام تحقق يعتمد في المستقبل فيما يتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولذلك، لا ينبغي من حيث المبدأ فرض التزامات إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تعقد اتفاقات الضمانات الشاملة وتنضم أيضاً إلى البروتوكول الإضافي.

وبالنظر إلى تنوع المسائل المدرجة في إطار المداولات التقنية وتعقدها فإن فكرة إنشاء فريق من الخبراء، على غرار الفريق الذي أنشئ ليُعنى بالأعمال التقنية المتعلقة بالتحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قبل الشروع في المفاوضات فكرة تستحق أن يُنظر فيها بجدية. وسوف يكون مجدياً إرساء أساس مشترك من المعارف للمفاوضات المقبلة بشأن القضايا المعقدة تقنياً والتي تتطلب أيضاً قرارات سياسية صعبة.

وفي الختام، ولتيسير المفاوضات حول نظام التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من المجدي الاستفادة استفادة كاملة من التجارب السابقة والخبرات والهياكل الأساسية بالقدر الذي يقتضيه نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وغرضها. كما ينبغي أن تناقش هذه المسألة من زاوية احتمال أن تصبح هذه المنظمة في المستقبل المنظمة المسؤولة عن التحقق من نزع الأسلحة النووية والاساس الذي يقوم عليه في النهاية عالم يخلو من الأسلحة النووية.

وسأطلب إلى الأمانة أن تعمم ورقة العمل هذه كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) شكراً للسفيرة إينوغوشي، الرئيسة الجديدة للمؤتمر، على العبارات المشجعة الموجهة للرئاسة. وأود أيضاً أن أشكركم على ملاحظاتكم البناءة فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر، وعلى المساهمة الهادفة جداً حول أحد البنود الهامة في جدول الأعمال الذي نسعى إلى تحديده في إطار هذا المؤتمر.

وبذلك أختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل لدى أي وفد آخر رغبة في أخذ الكلمة؟ إن لم يكن الأمر كذلك، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات الختامية مع نهاية فترة الرئاسة الإيطالية.

إنها الجلسة العامة الأخيرة التي تعقد في ظل الرئاسة الإيطالية لمؤتمر نزع السلاح، ولقد آن الأوان لاستخلاص بعض الاستنتاجات بشأن تلك الأسابيع من العمل. لقد واصلت مشاوراتي الرسمية وغير الرسمية حتى هذا اليوم، وأود أن أشكر كل الزملاء الذين قدموا لي نصائح ومعلومات ثمينة. كما أود أن أشكر كل الذين أخذوا الكلمة خلال فترة الرئاسة الإيطالية، وقدموا بذلك مساهمة بناءة لأعمالنا. أجل، إنني أؤمن، بالرغم من الصعوبات التي واجهنا والتي لا زلنا نواجه لاعتماد برنامج عمل للمؤتمر، بأهمية أن تعرض الوفود آراءها وتقدم مساهماتها.

وخلال الجلسة العامة الأخيرة، قدمت وفود ثلاثة - وهي أوكرانيا والصين والاتحاد الروسي - بيانات بشأن آخر التطورات. وأشارت جميعاً إلى الاقتراح الذي قدمه، في ٢٦ حزيران/يونيه، الممثل الدائم لبلجيكا بالنيابة عن السفراء الخمسة بشأن برنامج عمل المؤتمر، وتنقيح النص المقدم من السفراء الخمسة بخصوص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتعديل التنقيح الذي اقترحه الصين للنص ذاته. وكان كل وفد من الوفود الثلاثة قد أعرب، ولو بطريقة مختلفة، عن موقف إيجابي إزاء هذا الاقتراح. وتراوحت استجابات الوفود بين القبول والمرونة. وتبين لي أيضاً أن الاقتراح الذي قدمه السفراء الخمسة ينبغي اعتباره الآن قد نُقح بمقتضى اقتراح التعديل المقدم في ٢٦ حزيران/يونيه. لذلك، يمكننا أن ننظر إلى هذا الاقتراح من أجل برنامج عمل للمؤتمر نظرة جديدة، بما أنه يتضمن التعديل المشار إليه أعلاه. ولقد أكد لي ذلك بعض أصحاب ذلك النص وكذلك بعض ممثليهم.

وسبق لي أن قلت إن التقدم في إطار مؤتمر نزع السلاح لن يأتي نتيجة معجزة وإنما حصيلة عملية مثابرة ودؤوبة تهدف إلى تقريب المواقف المختلفة وشحن عزيمة المؤتمر. لذلك، حاولت خلال الأسابيع الماضية، من خلال ما اضطلعت به من أعمال في جنيف وفي بعض العواصم، إلى تحفيز التقدم التدريجي الممكن وتقييمه.

ولقد عقدت أول أمس مشاورات غير رسمية مع كل المنسقين وممثل الصين للنظر في تقييم التطورات الأخيرة، ضمن نطاق مجموعاتهم. وسألتهم تحديداً عن رأي مجموعاتهم بشأن الاقتراح المقدم في ٢٦ حزيران/يونيه، وردود الفعل عليه من ثلاثة بلدان. كما قمت بمشاورات مع الرئاسة السابقة والمقبلة، وكذلك مع زملاء آخرين.

وتبلور هذا كله في المشاورات التي أجريتها يوم أمس.

وأود أن أقول إنني أشعر بقدر من الارتياح لنتيجة هذه المشاورات، ذلك أن منسقين اثنين من أصل المنسقين الثلاثة قاما، بالنيابة عن مجموعتيهما، بما اعتبره تقييماً إيجابياً للتطورات الأخيرة: أي الصياغة الجديدة المقترحة، في ٢٦ حزيران/يونيه، بالنيابة عن السفراء الخمسة، بشأن مسألة منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي،

ورد فعل بعض الوفود. وما من شك في أن الأمر يقتضي من الوفود مواصلة الدراسة والتفكير. ومع ذلك لم يسجل أي اعتراض. كما أعرب عن تصورات وأولويات أخرى بشأن قضايا لا تتعلق بالتحديد بالاقترح المقدم في ٢٦ حزيران/يونيه.

لذلك، لن أتردد في القول إن ثمة أساساً سليماً وبناءً لمواصلة العمل. غير أن هذا ليس إلا "جنيناً" صغيراً ينبغي صونه وحمايته ورعايته كيما يتسنى له أن ينمو ويتعرعرع في المستقبل. وليس بإمكان كل البلدان والمجموعات أن تتحرك بنفس الوتيرة. وفي مؤتمر نزع السلاح، ومراعاة لقاعدة توافق الآراء، علينا أن نتقدم كقافلة في جو من التفاهم والتضامن. لذلك، أشجع على مواصلة الدراسة والتفكير.

وحسب إذا اهتدينا إلى تفاهم مشترك تام بشأن الاقتراح المقدم في ٢٦ حزيران/يونيه، فذلك لن يعني أننا سويناً مسألة برنامج العمل. لذا، ينبغي مواصلة السعي لسد الثغرة القائمة بشأن برنامج العمل، الذي لا ينبغي أن يُعرض في شكل صفقة مرهونة بخيار "القبول أو الرفض". وتحتوي القائمة الحالية بعض البنود التي يمكن اعتبارها جاهزة للمفاوضة والمناقشة. ولقد أشار بعض الوفود إلى البنود التي يعتبرها من أكثر البنود أهمية. وكما قلت في الأسبوع الماضي، لا ينبغي لنا المفاضلة بين البنود. وعلينا أن نراعي شواغل كل الجهات وأن نقيم التوازن - على المدى الطويل على الأقل - بين البنود المتعددة. ولقد ذكرت لي بلدان عديدة الصعوبات التي ستلاقيها في معالجة كل البنود معاً.

وحسب رأيي، يظل البحث عن برنامج عمل المهمة الرئيسية التي يجب مواصلتها في هذه المرحلة، ولقد بذلت قصارى جهدي لذلك الغرض. كما سعت خلال فترة الرئاسة الإيطالية إلى تناول القضايا الأخرى الجديرة بعنايتنا. وكانت لي مناقشات مجدية جداً حول إمكانية النظر في بنود جديدة، لا سيما وأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح قد وضع قبل سنوات عديدة، وأن تطورات رئيسية جديدة حدثت منذ ذلك الحين. وما زلت أرى أن تناول تلك القضايا أمر مشروع. وينبغي علينا أن نفحص بوجه خاص كيف يمكن لهذه التطورات أن تؤثر في برنامج عملنا.

لقد أعربت في بياني الافتتاحي عن بالغ التقدير للذين حملوا المسؤولين الرسميين في بلدانهم على القدوم والتحدث إلى المؤتمر، لأن القضايا التي يتناولها المؤتمر ينبغي أن تحظى باهتمام قادتنا السياسيين. لذلك أود أن أثنى على تلك الوفود التي أعلنت أن مسؤولين رسميين من بلدانها سيتحدثون إلى مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع المقبلة. وأنا أعتبر ذلك تطوراً إيجابياً جداً.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى المنسقين الإقليميين والرئاسات السابقة والمقبلة والأمانة وكل الوفود والمترجمين الفوريين لما قدموه من دعم وتعاون ومساعدة. كما أعرب عن أفضل تمنياتي لخلفائي في

رئاسة المؤتمر، السفارة أينوغوشي من اليابان. فهي ستضطلع بمهام رئاسة هذه الهيئة أثناء فترة هامة، لا لأن تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة سوف يصاغ أثناء ولايتها فحسب وإنما لأن أحداثاً هامة جدت خلال الأسابيع القليلة الماضية وثمة أحداث أخرى سوف تحدث. وأنا واثق من أن المؤتمر بات في هذه المرحلة بالذات في أيد أمينة. ولا ريب في أن الرئاسة الجديدة جديدة بكامل دعمنا وثقتنا.

وقبل اختتام هذه الجلسة، أود أن أُلقي نظرة على الجدول الزمني لجلسات الأسبوع القادم. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالقرار المتعلق بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته المعتمد في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠، الوثيقة CD/1036، ولا سيما الفقرة الرابعة منه، التي يعقد المؤتمر بموجبها جلستين عامتين، في جملة فترات أخرى، خلال الأسبوعين الأوسطين، أي الأسبوعين ٢١ و٢٢، من الجزء الثالث من الدورة السنوية. وفي هذه السنة، يبدأ الأسبوع الحادي والعشرون للدورة الاثنين القادم، ١٨ آب/أغسطس، في حين يبدأ الأسبوع الثاني والعشرون الاثنين ٢٥ آب/أغسطس. وفي هذه المرحلة، ليس هنالك من متحدثين بالنسبة للأسبوع القادم. ولذلك فإنني أقترح أن يعقد المؤتمر جلسة عامة واحدة في الأسبوع القادم، وذلك يوم الخميس ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ما لم أسمع خلاف ذلك.

وقد تقرر ذلك.

وبهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠
